

خسائر لبنان قد تتجاوز 6 مليار دولار

وحسب تقديرات أعلن عنها في 30 تموز (يوليو) الماضي قدرت خسائر قطاع النقل اللبناني بنحو 386 مليون دولار، أي ما نسبته 18.63 % من الخسائر الإجمالية للبنى التحتية اللبنانية. وتوزعت الخسائر في قطاع النقل بين شبكة الطرق والجسور (331 مليون دولار) والمطارات (55 مليون دولار) الإنتاج 80 مليوناً، النقل والتوزيع 100 مليون، قطاع الاتصالات 85 مليوناً، قطاع المياه 70 مليوناً.

وبلغت خسائر لبنان في قطاع الكهرباء نحو 180 مليون دولار، منها 80 مليون دولار نجمت عن تدمير خزانات المطار ومعامل الجية، في حين بلغت الخسائر في شبكة التوزيع نحو 100 مليون دولار. وتمثل خسائر قطاع الكهرباء نسبة 24.96 % من الخسائر الإجمالية في البنى التحتية اللبنانية. وتقدر خسائر قطاع الاتصالات اللبناني بنحو 85 مليون دولار، في حين بلغت الخسائر في قطاع المياه نحو 70 مليون دولار.

وقدرت خسائر قطاع المياه في لبنان بنحو 70 مليون دولار. وأحدث العدوان الإسرائيلي أضراراً في المباني السكنية والتجارية تقدر بنحو 1144 مليون دولار. وقدرت الأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي من جراء تدمير عشرة مصانع كلياً بنحو 180 مليون دولار، في حين جرى إحصاء 22 محطة توزيع محروقات مدمرة، وقدرت الأضرار فيها بنحو 10 ملايين دولار.

ومن جهة أخرى، أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن قلقه الشديد بشأن التلوث النفطي الذي تعانيه السواحل اللبنانية جراء القصف الإسرائيلي لخزانات الوقود في محطة توليد كهرباء الجية. وبدأ التسرب النفطي عندما شنت إسرائيل غارة جوية على محطة توليد كهرباء الجية الواقعة على بعد 30 كم جنوب بيروت يومي 13 و14 من شهر تموز (يوليو) لماضي.

وعلى أثر الغارة الإسرائيلية على محطة توليد الطاقة تسرب أكثر من 10 آلاف طن من النفط الثقيل من الخزانات المتضررة إلى السواحل اللبنانية، وانتشرت البقعة النفطية على الساحل اللبناني بطول 80 كم. ويتوقع أن تصل الكمية المتسربة إلى أكثر من 35 ألف طن من النفط الثقيل، إذا لم يتم إصلاح الضرر.

وعلى أثر هذه الوضع، طلبت الحكومة اللبنانية المساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بالبيئة في محاولتها تطويق وإزالة آلاف الاطنان من النفط من المياه الساحلية اللبنانية. ووصفت المجموعات المهتمة بالبيئة الوضع بأنه "كارثة بيئية".

بالرغم من أن الحكومة اللبنانية لم تعلن لحدّ الآن عن أرقام محددة للخسائر الاقتصادية التي سببها ويسببها العدوان الإسرائيلي على لبنان فإن بعض التقديرات المحافظة تشير إلى أن خسائر البنية التحتية في لبنان تتراوح بين 3-6 مليار دولار بما في ذلك خسائر قطاع السياحة اللبناني وإيراداته التي تتجاوز 1.5 مليار دولار.



وطالت القنابل الإسرائيلية على لبنان لحد الآن أغلب المرافق الحيوية للاقتصاد في الجنوب اللبناني في بما في ذلك محطات الوقود والكهرباء ومحطات ضخ المياه ومطار بيروت ومطارين فرعيين آخرين في لبنان والجسور والمنشآت الصناعية، إضافة إلى البنايات السكنية المأهولة بالسكان. فعلى سبيل المثال، دمر القصف الإسرائيلي نحو 145 جسر في أماكن عدة في لبنان، وحطمت القذائف الإسرائيلية نحو 860 وحدة سكنية، وكبدت الحرب غير المتكافئة على لبنان القطاع الزراعي اللبناني خسائر تصل إلى 300 مليون دولار. وتجاوز عدد القتلى من السكان المدنيين اللبنانيين المليون نسمة وعدد المشردين والنازحين لحد الآن إلى أكثر من نصف مليون نسمة.

وذكر بيان لجمعية الصناعيين اللبنانيين أن استهداف الاقتصاد الوطني من خلال القصف الإسرائيلي الذي طال عدة مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم أدى إلى خسائر فادحة في المصانع اللبنانية والتي تفوق حتى الآن 180 مليون دولار. وطلبت الجمعية الصناعيون المسؤولين المساعدة في إيصال المواد الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج، كون معظم المصانع اللبنانية تفتقد إلى المواد الأولية والمحروقات، كما أن عمليات التوزيع والتصدير متوقفة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على الشاحنات وبسبب الحصار على لبنان، كما طالبت الجمعية من الدولة تأمين ممر اقتصادي للتصدير.

